

زهير هوارى*

كتابات برهان الدجاني في السياسة والاقتصاد والأدب: نصف قرن دفاعاً عن فلسطين والوحدة العربية المفقودة

يبلغ عدد صفحات كتابات برهان الدجاني في السياسة والاقتصاد والأدب، التي أصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية مؤخراً، وقام بتحرير موادها كل من د. هشام نشابه ود. الياس غنطوس، ١٩٠٣ صفحات: ٦٨٦ صفحة منها للسياسة، و١١٢٤ صفحة للاقتصاد، والباقي للأدب. اتساع حيز القسمين الأول والثاني له ما يبرره في حياة الرجل؛ فهو كان مسكوناً بالمجالات الثلاثة، لكن الأولين هما ما شغلاه انطلاقاً من مسؤولية وطنية وقومية وإنسانية. لا يعني ذلك أن برهان الدجاني كان سياسياً واقتصادياً أكثر منه أديباً، لكن تركيزه انصب عليهما كعاملين مقررّين في تاريخ الأفراد والجماعات والدول والكيانات ومستقبلهم جميعاً. لذا كان إيلاً وهما هذا الاهتمام، وخصوصاً أن مسارات حياته العلمية والعملية معاً كانت في هذين المجالين أكثر منها في سواهما. علماً بأن قراءة الكتابات السياسية والاقتصادية التي فاض بها على مدى أكثر من نصف قرن تكشف لا عن أديب فحسب، بل أيضاً عن مفكر حقيقي، بقطع النظر عن اتفاقك أو اختلافك معه في هذه النقطة، أو ذاك الطرح.

ربما كانت حياة برهان الدجاني محكومة بهذا الانشغال؛ فقد ولد في يافا سنة ١٩٢١، ويافا بعد ميلاده بنحو عقد ونصف عقد ستشهد انتفاضة كبرى ضد الانتداب البريطاني وسياسات الاستيطان. وكواحد من أبناء العائلات الفلسطينية البارزة، ونظراً إلى ما كانت تعانيه فلسطين إذ ذاك، كان لا بد من أن يُيمّم الجامعة الأميركية في بيروت ليتخرج منها سنة ١٩٤٠ حاملاً شهادة البكالوريوس في الآداب - فرع الاقتصاد، ثم يتبعها بالماجستير سنة ١٩٤٤، ويعود بعدها إلى فلسطين ليحصل على شهادة في الحقوق من كلية الحقوق في القدس، التي أنشأتها حكومة الانتداب البريطاني. الأهم في سيرة الرجل هو اتجاهه الفكري مبكراً، ومنذ أوائل الخمسينات، مصدراً مجلة "الهدف" الأسبوعية في القدس، ثم منطلقاً منها نحو مواقع عربية عبر الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية منذ

(* كاتب وصحافي لبناني).

سنة ١٩٥١.

لا تهدف هذه العجالة إلى وضع حياة الرجل في موقع كتاباته، لكن ما لا بد من التشديد عليه هو ذلك التكامل الذي طبع حياته في جوانبها ومن ضفافها المتعددة. إذ من دون الإشارة إلى ومضات من حياته الدراسية والتدريسية وما حملته كتاباته من هموم وهواجس، من الصعب فهم مساهمته في تأسيس "مؤسسة الدراسات الفلسطينية" في بيروت سنة ١٩٦٣، ثم سواها من مؤسسات بحثية دراسية أو عربية. وإدراك سر هذا التصوف في البحث عن العمل العربي المشترك، وإحاحه، واعتباره مسألة مصيرية، ليس فقط من أجل مواجهة الخطر الصهيوني الذي استوطن فلسطين فحسب، بل أيضاً من أجل الحفاظ على الكيانات العربية التي تبدو هشة تحت تأثير سياسات "قطرية" قصيرة النظر، لا تملك أجوبة عن التحديات العاصفة التي تهب عليها من الجهات الأربع.

حساسية فلسطينية تنبع من النشأة، وثقافة ليبرالية منفتحة على الجدل، وانغماس في العمل العربي المشترك من مداخل واسعة الأبواب.. كل هذه وسواها ستقوم بتشكيل الرجل وتطبع كتاباته وأبحاثه طوال الفترة التي عاشها طاقة لا يأتيها التعب ولا الكلل وهي "تدق على الخزان"، خزان الصمت القاتل الذي يتشظى دوماً فيشظى إمكانات النهوض، التي لا تبدو مستحيلة وإن كانت متعذرة حتى اللحظة. يمكن اعتبار برهان الدجاني واحداً من كبار المفكرين في مجال الفكر القومي، لا من مدخل علم الاقتصاد، وإيمانه بضرورة وحتمية قيام أشكال من التوحد الاقتصادي بين الدول العربية، وإنما في المضمار السياسي، انطلاقاً من تجاوزه تسليط الضوء على الخطر الصهيوني الذي يتعدى فلسطين، وقد سبقه إلى ذلك كثيرون، بتشديده على الديمقراطية والمؤسسات والقوانين والأنظمة التي تحمي حقوق الأفراد والجماعات وتطلق طاقاتهم بعيداً عن سياسات السجون وكم الأفواه والاستنسابية والحاشية والمريدين والإجراءات التي يمكن وصفها بثقة بأنها متهورة، باعتبارها سياسة الفرد، الزعيم، الأوحده، الذي لا منازع لسلطانه ولا راد لأحكامه.. لدى برهان نوع من الثنائية التي لا ينفك يرددها على مسامعنا منذ الصفحات الأولى حتى الصفحات الأخيرة. ثنائية أراد من التشديد عليها تحويلها إلى لازمة، وهي قدرة هذه الأمة، على الرغم من كل ما تعانیه، على تحقيق الانتصار على العدو الصهيوني، ليحل محل "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين "دولة فلسطينية تستوعب أبناء فلسطين كافة". هذه هي اللازمة الأولى. أمّا الثانية، المرافقة لها، فهي التي تشهر إيمانها "ليحل محل الفساد والإفساد وعي وتخطيط وإنماء، ومحل التجزئة والفرقة... تعاون ثم وحدة عربية شاملة"، كما يقول نشابه في تقديمه للكتابات السياسية.

حسناً فعل نشابه وغنطوس في تحريرهما لكتابات الدجاني، عندما اعتمدا سياقاً

تاريخياً للمواد التي ثبتها في كلا المجالين. إذ إن هذا المنهج وحده هو الكفيل بقراءة تاريخية للوعي الذي اكتنحه منذ شروعه في إشهار قلمه مساهماً في الذود عن قضايا أمته، وفي القلب منها القضية الفلسطينية. إذ أهمية المنهج التاريخي أنه يمكن من قراءة هذا النتاج في سياقه، ويدفع حثيثاً إلى مراقبة التطور النوعي الذي يسكن الفكر. بهذا المعنى يمكن القول إن الدجاني لم يولد دفعة واحدة كمفكر ومخطط ومحلل، إذ إن وعيه للأوضاع تدرج تباعاً، وإن كان دوماً مسكوناً بثوابت تبلورت على امتداد عمليات البحث والتنقيب والقراءة والجدل والمحاضرات، فضلاً عن الممارسة التي غاص فيها كموجه ومؤثر اقتصادي بارز متابع، وعلى نحو دقيق، للتيارات والتجاذبات الكبرى التي تفعل فعلها في توجهات المنطقة.

بالعودة إلى الكتابات السياسية، يبدو واضحاً من كتاباته في مجلة "الهدف" المقدسية السعي لوحدة ما تبقى من فلسطين مع المملكة الأردنية الهاشمية.. وحدة لا يراها إلا ضمن سياقها العام في الدعوة إلى وحدة عربية. لكنه وإن كان يلح في المساواة بين الفلسطينيين والأردنيين، فإنه كان يدعو إلى تأسيس حزب وتحويل مجلس الأعيان إلى ما يشبه مجلس اللوردات البريطاني، عندما يختار أن تنحصر العضوية في صفوفه بين كبار المحامين والقضاة النزيهين والعسكريين الأكفاء والعلماء والأدباء والفلاسفة والمهندسين. إذ، يطمح الدجاني، ومنذ إطلاسته على الحياة السياسية بعد نكبة فلسطين، إلى تحويل مجلس الأعيان إلى موقع للنخبة المتكونة من جراء هذه الوحدة، وعلى قاعدة المساواة التي يطمح إليها. هناك ما يمكن قراءته ما بين سطور هذه الافتتاحيات، ويتعلق بالجانب العشائري. يعرف الدجاني بدقة أن مجتمعي فلسطين والأردن، لجهة تركيبة كل منهما، مختلفان. ففي فلسطين إنتليجنسيا مدن وتجار ومهنيون، وفي شرق الأردن عشائر تنضوي تحت عباءة "العين"، الذي لا يملك من الكفاءة سوى الوجاهة العائلية - العشائرية في مجتمع ما زالت تطغى عليه البداوة. جانب آخر لا بد من لحظه في هذه الكتابات. إذ إن الإلحاح في المساواة لا يعني، كما يرى الدجاني، أن خصوصية الشعب الفلسطيني زالت من خلال هذا الضم الذي يريد له أن يكتسب الصفة الشرعية القانونية. على هذا الأساس يظل لهذا الشعب رسالته "المستمدة من وضعه الخاص في العالم العربي، من تاريخه الحديث، وسيعمل هذا الشعب على تأدية رسالته هذه عن طريق الدولة الجديدة." إذاً الخصوصية الفلسطينية تجد تعبيراتها عن نفسها من خلال الدولة لا عن طريق سواها، وهو وعي كان متوافقاً مع مناخ فلسطيني يحاول تدبر أمر الاندراج في مشروع "مشرقي" بعد أن بات الكيان الصهيوني أمراً واقعاً، استيطاناً واحتلالاً ودولة. لا وجود في تلك المرحلة لدعوة عاصفة إلى التجاوز، تجاوز التجربة الأردنية أولاً، والعربية استطراداً.. ستمر سنوات طويلة تقارب العقد ونصف العقد قبل أن يعلن الفلسطينيون طريقهم الخاص

نحو فلسطين، خلاف الأنظمة العربية.

عاش برهان الدجاني في بيروت عدة أعوام بين الأربعينات والخمسينات، ولا شك في أن بيروت كانت آنذاك مختبراً للتيارات العربية الجديدة. في الجامعة الأميركية كانت مناخات الجدل تخترق الأسوار وفي الاتجاهين بين صفوف الدراسة ومطعم فيصل. كان الفكر القومي يقف على قدميه عبر منوعات كثيرة تبدأ من البعث وتمر بالقوميين العرب والقوميين السوريين، لكنها تتجاوز ذلك إلى جماعات داروين، التي تركت ظللاً في ذاكرة الجامعة ومحيطها بعد أن تم إقصاء كثير من الأساتذة والطلاب. عندما يعود الدجاني إلى بيروت بعد "رحلته" الفلسطينية نلمح خروجاً على "الأردنة"، أو المملكة الأردنية الهاشمية. في واحدة من مقالات بيروت يتوصل إلى الخلاصة التالية: "ليس من سبيل إلى علاج الموقف ودرء الخطر إلا على أساس إصلاح شامل يتناول نظام الحياة في العالم العربي بأسره ويؤمن حكماً شعبياً هدفه مصلحة الشعب وخدمته.. إن الكتابات تتفق أن الانقسام الحالي في العالم العربي هو من أهم أسباب الكارثة، ولذلك فإن الوحدة العربية ضرورية للدفاع عن العالم العربي... إن هناك ضرورة لحركة عربية شاملة تدعو إلى سلوك طريق الخلاص الوحيدة." هذه نماذج فقط محدودة للتطور الذي عرفه برهان الدجاني بين افتتحياته في "الهدف" وبين أبحاثه في بيروت. باتت رؤيته للوضع العربي تتجاوز الساحة الفلسطينية - الأردنية وما تشهده من مشاريع؛ بات موقفه من النظام الأردني أكثر اندراجاً في الموقف العام، بدلاً من المراهنة عليه، أو الاستقواء به لمواجهة الخطر الصهيوني، الذي بات حقيقة واقعة على أرض فلسطين؛ باتت رؤيته للقضية القومية واسعة، إذ أصبحت تشمل مصر ولبنان وسورية والعراق و.. الوحدة العربية أصبحت البديل من وحدة مع الأردن، علماً بأنه يعتبر الأخيرة مجرد خشبة خلاص لإنقاذ ما تبقى من أرض فلسطينية، وضمن حلم تحديتي يستطيع مواجهة التحديات.. الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بات حاضراً في كتاباته. الجدل الذي يثيره يلامس كل ما هو مطروح. نقاش مع الشيوعية، ونقاش مع الرأسمالية، ونقاش مع القوميين اليائسين من إمكان توفر منظومة القوى المطلوبة.. إذاً يدخل الشرق والغرب والمعسكران وإمكان الحياد بينهما، كما تحضر فلسطين بقوة وكثافة، بما يتجاوز العاطفة إلى الوعي، كما تدخل إسرائيل وما تثيره من مخاطر في نسغ رؤيته. وهو ما يجد تعبيره عنده في تصنيفه للمواقف العربية التي يرى أنها تنطلق من ثلاثة اعتبارات: أولها يمثلها الخوف من إسرائيل التي تمتلك قدرات عسكرية حقيقية؛ ثانيها عدم الثقة بالغرب في ظل وجود معسكرين، وفي ضوء تجربة أعوام من التعامل؛ ثالثها التأخر الاجتماعي والاقتصادي. وهذه العوامل الثلاثة تشكل حلقة متماسكة تدور دوماً بشكل مفرغ، ولا يمكن الوصول إلى حل لموقف العرب من الصراع العالمي إلا يوم تنكسر هذه الحلقة ويخرج العرب منها. أمّا من سيكسر هذه

الحلقة ومتى، وعند أي نقطة، فإن هذا موضوع بحث آخر.

تتطلب عملية تطور الدجاني في رؤيته السياسية دوماً العودة إلى تاريخ الكتابة، وإلى المناخ السائد في المنطقة في حينه، وإلى الجدل الذي يحدث في الأوساط المثقفة العربية في تلك اللحظة. ربما هناك من يقول إن هذه المقالات "البيروتية" كانت، في جانب منها، صدى لمناخ لبناني عام وفي رأس بيروت على نحو مخصوص. وإن قسطنطين زريق من غير سواء هو الذي أطلق الشرارة التي أجهها الدجاني وآخرون. هذا القول يتطلب التدقيق في قراءة الدجاني لزريق. ينطلق في قراءته إلى آراء مواطنه، إنها أنجزت على مرحلتين: أولاً انطلقت من اختصاص زريق، بالذات، بالتاريخ العربي. ولا شك في أن هناك من سبق زريق إلى البحث عن خصائص الأمة العربية وحاجتها إلى وعي ذاتها كجماعة تملك تاريخاً وصفات وتطلعات. أما ثانيتهما فمردها إلى ثقافة زريق الإنسانية الواسعة. في ضوء هذا التقاطع حدث التحول الذي أطلقه الرجل من بيروت.

إلا إن الدجاني، الذي يعرض بدقة ومتابعة بحثية، بل بأكاديمية مسؤولة، لآراء زريق، لا يبدو مقتنعاً بالوقوف عند الحدود التي توصل إليها، وخصوصاً أن التاريخ وحده أحياناً يحكم للأفكار أو عليها؛ يحكم لها أن تظل على رفوف المكتبات وعلى طاولات الطلاب والدارسين، أو تتحول إلى دينامية تغيير. يتوصل الدجاني إلى ما يلي: "نستطيع الآن أن نقول، بعد مرور أعوام طوال، إن هذا الذي اعتبره زريق أمراً ملحاً وقابل التحقيق"، بما هو إجراءات عاجلة وإجراءات ثابتة ومستمرة بعيدة الأجل، "كان في واقع الحال أبعد من أن كل توقع". المأخذ الذي يسوقه الدجاني على زريق "أنه عالج القضية الفلسطينية كلها من منظار عربي شامل يفترض، ضمناً، أن ثمة مطابقة بين أهداف الدول العربية وأمني الشعب الفلسطيني، وأن هذه المطابقة تجعل منهما طرفاً واحداً لا في القومية فحسب، بل في التصرف السياسي وفي العمل العسكري والنضالي أيضاً." يتوصل إلى هذا الحكم النقدي - النقضي لمقولة التطابق هذه في ضوء قراءة مدققة لكتاب "معنى النكبة" الذي أصدره بعد سنة ١٩٤٨، ولكتاب "معنى النكبة مجدداً" الذي أصدره في أعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. يوضح الدجاني قصد زريق في مبدأ التناقض القائم بين العملين العربي، بأشكاله، والفلسطيني "أن الشعب الفلسطيني عندما أخذ على عاتقه المبادرة القيادية في القضية الفلسطينية بعد هزيمة الدول العربية سنة ١٩٦٧، وجد نفسه بعد تشجيع قصير في موقف تناقض مع الحكومات العربية؛ فهو يريد كفاحاً مسلحاً مستمراً، بينما تريد الحكومات تسكين كل عمل حربي.... إن إسرائيل ومؤيديها.... يمارسون أسلوب فرض الخيار على حكومة بعد أخرى، بين أن تستمر في دعم النضال الفلسطيني ومسايرته فتتال بذلك عقاباً متصاعداً.... وبين أن تتخلى عن النضال الفلسطيني وتعمل على احتوائه فتتجنب

ويلات الحروب وتقدم لها المساعدات.”

يلقي الدجاني عشرات الأسئلة أمام أبحاث قسطنطين زريق وأفكاره؛ أسئلة تتناول الجوانب الحضارية، وحدود القدرات، والعوامل البعيدة والقريبة، ودور التراث، وقضية العلمنة. لكن السؤال الأبرز الذي يحتاج إلى مزيد من التوضيح هو مقدار تأثير وتداخل العناصر العربية والدولية ونسب كل من هذه العوامل في ضوء التجارب التاريخية.. لا يطرح الدجاني هذه الأسئلة عفو الخاطر، لكنه يريد التنبيه إلى أن تجربة القوات المشتركة الفلسطينية - اللبنانية، من المنظور الفكري للدكتور زريق، والتي تمثل تجسيداً رائعاً للمفهوم القومي.. هذه التجربة أيضاً بحاجة إلى نقاش في ضوء ما آل إليه الوضع اللبناني والفلسطيني، فضلاً عن الوضع العربي.

قبل اختتام التفصيل في هذا الجانب السياسي، لا بد من القول إن ما طرحه الدجاني يتجاوز هذا الجانب بالتأكيد، وإن كان يتمحور بداية ونهاية حول قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، وتحديداً من المدخل الفلسطيني. وفي كل هذا التجوال الذي استغرق قرابة سبعمئة صفحة، هناك ثابت لا يتراخى لحظة، وهو مبدأ الصراع بين هذين المشروعين: المشروع العربي الذي يحاول استكشاف عناصر قوته، والمشروع الصهيوني الذي يستمد زخمه من العلاقات التي يرتبط بها مع المصالح الغربية.

بالانتقال إلى الكتابات الاقتصادية لا بد من الإشارة إلى جانب شكلي من "الكتابات"، وهو أنها استغرقت نحو ضعف "الكتابات السياسية"، وهذا أمر يمكن إدراكه بسهولة في ضوء مسيرة الدجاني المهنية في المؤسسات العربية المشتركة، وفي عملية التدريس التي تولاها في كل من الجامعة الأميركية، وجامعة بيروت العربية، والأكاديمية اللبنانية، ومعهد الدراسات العربية العليا في القاهرة، أو من خلال الكتب والمحاضرات والمقالات التي كتبها على امتداد حياة حافلة بالنشاط.

لا بد من الإشارة، بداية، إلى أن الدجاني حاول أن يغرس علم الاقتصاد في المنطقة العربية، وهو علم كان ما زال طري العود لا على صعيد الأفراد والشركات فحسب، بل على مستوى الدول أيضاً. وأهمية الاقتصاد لا تنطلق من كونه علم الأرقام والوقائع الباردة التي تبني على معطيات، بل من كونه يفتح الباب على مصراعيه أمام إمكان تحقيق الأفكار الكبرى. من نافل القول إن الدجاني نشأ في مرحلة مفصلية في تاريخ المنطقة، فقد شهد بدايات الانتداب على الدول العربية، وفي الوقت ذاته الكثافة النوعية العالية التي سرّعت عملية الاستيطان في فلسطين. وما لبث أن عاش المفارقة الكبرى؛ فبينما كانت الاستقلالات العربية تتوالى كانت فلسطين تشهد قيام دولة إسرائيل، سبق ذلك حرب ١٩٤٨ وما تمخضت عنه من تشريد وتهجير ومأس مفتوحة على المزيد من الأخطار. حاول منذ وقت مبكر الإشارة إلى خطر إسرائيل الاقتصادي، لذلك بينما كانت

أجهزة الإعلام والسنة السياسيين تنطق بالأخطار السياسية والعسكرية الناجمة عن قيام هذا الكيان، إذا به، وفي سنة ١٩٥٢، يصدر كتاباً يحمل عنواناً معبراً هو "إسرائيل خطر اقتصادي وعسكري وسياسي". ترتيب كلمات العنوان له دلالاته الحقيقية في التصويب على مصدر خطر رئيسي يتم تجاهله، أو التقليل من مفاعيله، وهو الخطر الأساسي الذي يجب أن يتم التوقف عنده وإعطاؤه الأولوية القصوى على صعيد المنطقة بأسرها.

هذا الوعي المبكر بشأن الخطر الاقتصادي لم يكن مفاجئاً لدى الدجاني، إذ إن كتابه الذي صدر سنة ١٩٥٢ كان سبقه كما هو معلوم افتتاحياته في "الهدف" المقدسية. ثم ترابط ذلك مع النقلة التي توصل إليها من خلال قراءاته وأبحاثه. سيعمد الدجاني في كل كتاباته وممارساته إلى "حمل الصخرة" نحو القمة على كتفه، باحثاً عن إمكان إيصالها بأمان. وينطلق في ذلك من مفهوم قومي، لا يختلف فيه عن زريق بتاتاً، على الرغم من كشفه عن ثغراته. إذ إن مثل هذه الرؤية لا يمكن أن يكون إلاّ نتاجاً للخصوصية الفلسطينية، التي تتأتى من إدراك عميق لشبكة المصالح المتشابكة التي تربط بين إسرائيل والقوى الاستعمارية الغربية، بما يجعل إمكان تحميل الشعب الفلسطيني منفرداً عبء الصراع ما يشبه حال الانتحار. يجب أن يُقرأ هذا المنحى في ظروفه التاريخية تماماً. عندها لم يكن الشعب الفلسطيني قد تنقل بثورته من عمان إلى بيروت إلى تونس إلى السودان واليمن.. كانت الفكرة القومية هي لحمة الصراع وسداه، مع دور تثيري للشعب الفلسطيني. إذاً يصبح السياسي هنا متكاملًا مع الاقتصادي، وكي يتحقق الاندراج في الصراع، لا يمكن الوقوف مكتوف اليدين أمام الأوضاع تبعاً لما آلت إليه بعد الحصول على الاستقلالات. كل ما في المنطقة العربية بحاجة إلى تدقيق استراتيجي، بدءاً بالنظام الإقليمي، مروراً بالبنى الاقتصادية، ووصولاً إلى التنمية المعاقمة. يبدو أن الدجاني في كثير من المفاصل داعية للقطاع الخاص إلى أخذ دوره في عملية النهوض بالمنطقة العربية، لكنه في الوقت ذاته يدرك أن الأساس يظل اعتماد بناء تكتل وحدوي يأخذ على عاتقه عبء التنمية المطلوبة. هذه القراءة لدور هذا القطاع تنبع من مسألة مهمة هي الفكرة القومية التي لا يحدد عنها أبداً، وكأنها الإبرة المتجهة دوماً إلى الشمال في البوصلة. يحلل ويناقش الموارد العربية، كل الموارد العربية من دون استثناء، بدءاً بالموارد البشرية، مروراً بدور النفط، وانتهاء بالزراعة. يكشف عن قدرة مذهلة على تقديم قراءة اقتصادية متنورة، محكومة بالعمل العربي المشترك. عمل عربي تتولاه حكومات عقلانية، باعتبار أن المشاريع التي نفذتها، على الرغم من بعض النجاحات، لا تتلاءم مع الإمكانيات والطاقات التي وضعت فيها. ويعرف الدجاني، في ضوء خبرة نصف قرن، كيف يدار القطاع العام، وكيف تتغلب التوظيفات السياسية على الخبرات الإدارية والتقنية والفنية، وكيف

تصبح المشاريع عبارة عن "مسلسل دعائي" بصرف النظر عن قدراتها الإنتاجية، وكيف يستمر كثير من المؤسسات من دون مقومات البقاء.. يعرف ذلك، ويعرف أيضاً أن الأعطاب لا تقتصر على الإدارة السياسية للبلاد والموارد، وإنما تتعداها إلى الأعطاب المجتمعية. لكنه، ولأنه يدرك ذلك كله، يظل صاحب رؤية لا تتزحزح تؤكد أن السياسات القطرية لا تستطيع الصمود في زمن التكتلات الكبرى؛ فقد عجزت هذه السياسات عن إطلاق عملية التنمية، وكانت مغاور للصوص المحميين جيداً، وأن ما هدر من موارد لا يقدر، وأن بنى من هذا النوع أعجز عن درء المخاطر التي تتعرض لها الأمة مجتمعة، والكيانات كل على حدة. يبدو الاقتصاد العربي عبر عشرات المقالات ومئات الصفحات كأنه يسير خارج العصر. مرد ذلك إلى أن التوازن العربي مفقود مع قوى الهيمنة في الاقتصاد والسياسة على حد سواء. وأحد المشاريع التي شدد عليها منذ عقود وعقود، كان السوق العربية المشتركة التي اعتبرها، على حد قول غنطوس في تقديمه لكتابه، "تجسد الالتزام العلمي والعملية للمصالح القومية العربية، والوسيلة المنطقية للحد من الأضرار المحتملة لعملية السلام، ولغيرها من التحديات التي فرضتها المتغيرات الدولية."

يشدد الدجاني، منذ بواكير إنتاجه، على ضرورة تحقيق وعي اقتصادي؛ وعي لم يعد ممكناً البقاء على خريطة العالم من دون بلوغ أحكامه؛ وعي يبدأ من إدراك محدودية الموارد ذاتها والحاجة إلى المحافظة عليها وتجنب هدرها، سواء كانت مياهاً أو نفطاً أو تربة أو مناخاً أو غابات أو.. يشدد على ضرورة المواءمة ما بين قدرات المورد واحتمالات نضوبه واكتشاف بديل منه، وضرورة توزيع الفائدة على الأجيال. فلا تتركز في جيل واحد مثلاً وتحرم منها أجيال تالية، ومنها ضرورة استغلال المورد الناضب وتنمية الاقتصاد بمجموعه، ليصبح بعد نضوب المورد قادراً على توليد ثروة تعوض عن نضوبه، ومنها ضرورة مراعاة الامتداد الزمني لتعاقب عدة أجيال من أجل الوصول إلى التنمية المتدافقة ذاتياً وفي إطار من التوطين العلمي والتقني.. إن التشديد على الوعي الاقتصادي له مضاعفاته.. ماذا، مثلاً، لو تم حساب للموارد المهدورة في الدول العربية مجتمعة، وفي كل منها على حدة؟ ترى ألا تبدو هناك أرقام مرعبة، تكشف أن ما أنجز لا يزيد على عشر التمويل. هذا إذا تجاهلنا الكوارث الكبرى التي قادت إلى ملايين الضحايا في مغامرات طائشة، وما زالت الأمة تدفع ثمنها الفادح، وحتى ربح طويل من الزمن؟

في دراسة قدمها إلى الدورة الثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية التي عقدت في دمشق خلال ١٢ - ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٨، يقول الدجاني تحت عنوان "عبر التنمية الاقتصادية في البلاد العربية"، وبعد مقدمة نظرية وأبحاث قطاعية، "إن القوميات القطرية التي تعالت فوق القومية العربية، ما زالت هي

المقررة للتعامل الثنائي والجماعي في جميع الأمور وعلى كل المستويات. هنالك استثناءات بالطبع. فثمة أقطار عربية تمنح المواطنة الاقتصادية للمواطنين العرب بحكم القوانين والأعراف، وتجزئ لهم العمل والإقامة وتحويل مدخراتهم. ثم إن بعض القوانين التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار العربي أخذت تقدم بعض التسهيلات. ولكن هذا كله يجري تحت مظلات من المنطلقات القطرية.

في الدراسة نفسها يأخذ على خطط التنمية العربية ما يلي: "لا نعرف الربح من الخاسر من هذه المشاريع. أي لا نعرف أيها سيزيد في مقدرة المجتمع على الادخار.... وأيها سينقص هذه القدرة.... لا تبين مستوى جودة الإنتاج في الخدمات والسلع. ونتيجة لذلك فإن كثيراً من هذا الإنتاج قد يقصر عن المستوى المطلوب. وهذا يتبدى - بالنسبة للسلع - بضعف المقدرة على التصدير.... إن جميع الخطط تقريباً تحابي الاستهلاك على حساب الاستثمار.... من خلال دعم السلع، وتسهيل الاستيراد أو ضعف مكافحة التهريب.... رغم كل التخطيط فإن هنالك مجالات متعددة وبالغة الحيوية والخطورة والإلحاح، لم تمسها بعد يد التخطيط. ففي مصر مثلاً، حيث مشكلة التكاثر السريع للسكان تشكل محوراً أساسياً في تفاقم المشاكل الاقتصادية وتعقدها، لا تزال خارج متناول التخطيط.... ثم هنالك المشكلة المقابلة التي تمثل الوجه الآخر لتطور المدن، وهي مشكلة البطء الكبير في تنمية الريف.... إن السياسات الاقتصادية - سياسات النقد، والرسوم، والضرائب، والحماية، والتراخيص، والأسعار، والتشجيع، ومعالجة الاختناقات الطارئة، وغيرها، تأخذ مسارها اليومي بمعزل عن أي خطة، بل وتتناقض أحياناً مع متطلبات الخطة وأهدافها.... وقلما تحاول خطة لاحقة تقويم أخطاء ونتائج خطة سابقة، بل تترك الأمر للسياسات اليومية التي تعالجها بطريقتها الخاصة."

هذا بعض ما قاله الدجاني.. يمكن استقاء المزيد من القراءة في هذا الجانب أو في مجال الأدب حتى، لكن ما يجب الاعتراف به هو أن كل ما ذكر ليس سوى النزر اليسير من فيض معرفي عاشه الرجل حتى أنفاسه الأخيرة، إيماناً منه بحق أمته وقدرتها على النهوض. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>